مجلس مندوبي
الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا

8 ديسمبر 2019

تعزيز تنفيذ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي: مرور عشر سنوات

مشروع عناصر قرار حول

مارس 2019

معلومات أساسية

الهدف من مشروع عناصر القرار المقترح حول *"تعزيز تنفيذ سياسة الحركة بشأن بالنزوح الداخلي "مرور عشر سنوات"* هو السعي إلى تقديم الخطوط العريضة للمحتوى الممكن لمختلف فقرات القرار دون تقديم نص نهائي للقرار المقترح.

ويتبع كل فقرة من الفقرات عرض للمسوّغات يشرح مبررات إدراج مثل هذه الفقرة في القرار.

وستوزع هذه الوثيقة على أعضاء مجلس المندوبين في جولة أولى من جولات جمع الملاحظات والتعليقات، سعياً إلى تكوين فكرة أولية تشير إلى إمكانية أن يكون النهج المقترح لتناول الموضوع مقبولاً ويحظى بالموافقة.

لدى تقديم التعليقات والملاحظات على هذه الوثيقة، يرجى النظر في الرد على السؤالين التاليين:

- هل توافقون على العناصر المقترحة لفقرات ديباجة القرار ومنطوقه؟
- هل ثمة عناصر غير مذكورة ترون أنه يجب إدراجها في القرار؟

ولا ننتظر في هذه المرحلة أن تصلنا تعليقات مُفصّلة بشأن صياغة مشروع عناصر هذا القرار. وسوف تُتاح فرصة التعليق على صياغة محددة في مرحلة لاحقة، بمجرد أن يكون "المشروع الأوَّلي" للقرار متاحاً.

مقدمة

أصبح النزوح الداخلي أحد أكثر التحديات الإنسانية العالمية إلحاحاً. ففي أواخر عام 2017، كان حوالي 40 مليون شخص لا يزالون نازحين داخل بلدانهم بسبب النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف بينما بلغ عدد النازحين الداخليين الجدد 11،8 مليون شخص خلال السنة نفسها (وهو قرابة ضعف عددهم في السنة الماضية) للأسباب نفسها. وأدت الكوارث، وغالبيتها أحداث تتعلق بالمناخ، إلى نزوح عدد آخر من 19 مليون شخص (المصدر: مركز رصد النزوح الداخلي). وتذكّر هذه الأرقام بشكل صارخ حقيقة العجز الجماعي عن التصدي لهذه الظاهرة والتخفيف منها. والنازحون داخل بلادهم هم من بين الفئات الأكثر عرضة للخطر إذ غالباً ما يتعرضون لظروف متقلبة وغير آمنة لا يستطيعون فيها الحصول على ما يكفي من السلع والخدمات الأساسية. ومع ذلك لا يحظون باهتمام كبير وتبقى تلبية احتياجاتهم غير كافية. ويمكن اعتبارهم بمثابة "أغلبية صامتة"، لأن النقاشات العالمية ركزت خلال السنوات الأخيرة على قضايا الهجرة أساساً وحجبت بذلك موضوع النازحين داخل بلادهم.

سيحتفل في سنة 2019 بالذكرى العاشرة لاعتماد اتفاقية كمبالا بشأن المشردين داخلياً في أفريقيا. وكانت سنة 2018 قد شهدت الذكرى العشرين لاعتماد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن التشرد الداخلي. واستغلالاً للفرص التي أتاحتها ذكرى هاتين المناسبتين، أطلقت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، خطة عمل مجموعة العشرين "من أجل النهوض بوقاية الأشخاص المشردين داخلياً وحمايتهم وإيجاد حلول لهم" للسنوات 2018-2020. وتجسّد خطة العمل التزام منظومة الأمم المتحدة، والشركاء من المنظمات غير الحكومية، ومجموعة من الدول الأعضاء المناصرة، بتحسين الاستجابة لمشاكل النزوح الداخلي. والأهم من ذلك أنها تعترف بالحاجة الماسة إلى اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة من جانب الدول المعنية بالنزوح الداخلي، والجهات المانحة، والمنظمات الإنسانية، والجهات الفاعلة في مجال التنمية.

وترتدي الذكرى العاشرة لاعتماد مجلس المندوبين سنة 2009 سياسة الحركة الدولية بشأن النزوح الداخلي أهمية خاصة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة الدولية). وكان التقرير عن هذه السياسة الذي قدم سنة 2011 قد خلص إلى أن مختلف مكونات الحركة "ليس ديها معرفة كافية بمبادئ سياسة النزوح الداخلي" ومن ثم لا تنفذها، ولكن لم تواصل معالجة هذا الموضوع منذ ذلك الحين

على مستوى الحركة. وإضافة إلى التقرير عن تنفيذ السياسة، أطلقت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي مؤخراً عدة عمليات داخلية للنظر في موضوع النزوح الداخلي وخلصت إلى ضرورة أن تعزز الحركة التزامها بهذه المسألة الهامة.

ويمثل اجتماع مجلس المندوبين لسنة 2019 فرصة سانحة للحركة بأكملها كي تعيد تركيز الانتباه على سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي وتجدد التزامنا بتعزيز استجابة الحركة. ويحدد القرار المقترح ثلاثة مجالات للالتزام هي بالتحديد: النزوح إلى المناطق الحضرية خارج المخيمات، والحماية من النزوح وأثناء النزوح، وإيجاد حلول دائمة. كما يوصي القرار باتخاذ إجراءات ملموسة من أجل تحسين نوعية استجابة الحركة وتناسقها في هذه المجالات المحددة، بما في ذلك تعزيز تنفيذ المبدأ 3 (الحيلولة دون النزوح)، المبدأ 4 (تشجيع الحلول المستدامة)، المبدأ 5 (تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية عن طريق ضمان مشاركتهم في تصميم البرامج وتنفيذها ومساعدتهم على ممارسة حقوقهم) والمبدأين 6 و7 (تذكير السلطات بواجباتها ومساعدتها على الوفاء بها) من سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي.

فقرات الديباجة

فقرة الديباجة 1 ***يمكن أن تعرب فقرة الديباجة الاستهلالية عن قلقها العميق إزاء معاناة النازحين داخلياً نتيجة النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى والكوارث وتغير المناخ. ويمكن أن تعرب أيضاً عن قلقها إزاء آثار نزوحهم على الأسر والمجتمعات المحلية المضيفة، وتعترف بعدم ملاءمة الاستجابات الحالية المقدمة في هذا المجال.***

المسوّغات: لقد تفاقم النزوح الداخلي الناتج عن النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى والكوارث، خلال السنوات العشر الماضية، من حيث عدد الأشخاص المتضررين، ومدة النزوح. وفيما يستمر وقوع عمليات نزوح جديدة، غالباً ما يعجز الأشخاص الذين نزحوا سابقاً عن إعادة بناء حياتهم والتوصل إلى حل دائم يختارونه. وتبرز بذلك الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود الجماعية للحيلولة دون حدوث النزوح الداخلي وإيجاد حلول له باعتباره تحدياً عالمياً كبيراً.

فقرة الديباجة 2 ***يمكن أن تشدد فقرة الديباجة على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني المطبق في حالات النزاع المسلح، والقانون الدولي لحقوق الإنسان المطبق أيضاً خارج النزاعات المسلحة، لتجنب النزوح. ويمكن أن تذكّر الفقرة بأن مجموعات القوانين هذه ترمي، ضمن مجالات تطبيقها الخاصة، إلى حماية كل الأشخاص المتضررين من حركات النزوح مثل النازحين داخلياً والمجتمعات المحلية المقيمة والمضيفة. ويمكن أن تعترف أيضا بفائدة القانون الدولي لمواجهة الكوارث وقانون البيئة في التقليل من النزوح المترتب عن الكوارث والمناخ.***

المسوّغات: إن تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان يمكن أن يؤدي دوراً حاسماً في تجنب الظروف التي قد تدفع الناس إلى مغادرة ديارهم، وضمان تلبية حاجات جميع المتضررين من النزوح الداخلي. ويمكن للقانون الدولي لمواجهة الكوارث والقانون البيئي، إن طبقا، أن يقللا من النزوح المترتب عن ظروف الكوارث البطيئة الظهور والكوارث المفاجئة.

فقرة الديباجة 3 ***يمكن أن تقّر فقرة الديباجة بالحماية التي توفرها القوانين والسياسات الوطنية وتؤكدها، وتشجع جميع مكونات الحركة على اتخاذ الإجراءات المناسبة، وفقاً للمهام الموكلة إليها، لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى إدماج القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان، والأطر القانونية الإقليمية، في القوانين والسياسات الوطنية الواجبة التطبيق على النازحين داخلياً.***

المسوّغات: يمكن التقليل من النزوح ومن حاجات النازحين داخليا إلى الحماية أثناء جميع مراحل النزوح من خلال تنفيذ القوانين والسياسات المحلية التي تلتزم بحقوق النازحين داخلياً وتنص على حمايتهم.

فقرة الديباجة 4 ***يمكن أن تعترف فقرة الديباجة بجهود الأمم المتحدة في وضع خطة عمل مجموعة العشرين "من أجل النهوض بوقاية الأشخاص المشردين داخلياً وحمايتهم وإيجاد حلول لهم" للسنوات 2018-2020 احتفالاً بالذكرى العشرين لاعتماد المبادئ***

التوجيهية بشأن التشرد الداخلي؛ وجهود الاتحاد الأفريقي لتشجيع الدول الأعضاء، خلال السنوات العشر الماضية، على تصديق وتنفيذ الاتفاقية لحماية المشردين داخلياً في أفريقيا ومساعدتهم.

المسوّغات: إننا نشيد بالتطور الهام الذي مثله اعتماد المبادئ التوجيهية قبل عشرين سنة، واعتماد اتفاقية كمبالا المعنية بالمشردين داخلياً في أفريقيا قبل عشر سنوات، لأنه ساهم في تحسين حماية النازحين داخلياً. غير أنه يتعين على الدول والجهات المانحة والمنظمات الإنسانية والإنمائية والجهات المعنية الأخرى أن تبذل المزيد من الجهود للالتزام بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً وتحويل أحكام اتفاقية كمبالا إلى تحسينات ملموسة في أوضاع النازحين داخلياً في أفريقيا. وقد شكلت ذكرى اعتماد المبادئ التوجيهية وذكرى اعتماد اتفاقية كمبالا دفعاً هاماً لهذه القضية وفرصة سانحة لتكثيف الجهود الرامية إلى إيجاد الحلول لها. وتبيّن خطة عمل مجموعة العشرين التزام منظومة الأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية، ومجموعة من الدول الأعضاء المناصرة، بتأمين نهج لتناول النزوح الداخلي في كل مراحله ابتداء بالوقاية ووصولاً إلى الاستجابة وإيجاد الحلول. ويجب أن تؤدي الحركة أيضاً دورها وتضيف رأيها بتحديد موقفها من التحديات المتصلة النزوح الداخلي بوضوح.

فقرة الديباجة 5 يمكن أن تذكّر فقرة الديباجة وتعيد تأكيد التزام مكونات الحركة الدولية بتحسين حماية المهاجرين والنازحين داخلياً ومساعدتهم كما هو وارد في سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي (القرار 5 لمجلس المندوبين، نيروبي، 2009) التي نحتفل هذه السنة بالذكرى العاشرة لاعتمادها. ويمكن أن تعترف فقرة الديباجة باستمرار جدوى سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي في توفير الوضوح والتركيز والتوجيه لاستجابة الحركة إزاء التحديات المرتبطة بالنزوح الداخلي، وبالحاجة إلى ضمان تحسين المعرفة بهذه السياسة وتنفيذها من جانب جميع مكونات الحركة.

المسوّغات: الغرض من هذه الفقرة هو التذكير باعتماد سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي قبل عشر سنوات خلت كوثيقة أساسية لتوجيه نهج الحركة في مجال النزوح الداخلي. وقد أكدت العمليات الداخلية الهادفة إلى التفكير الاستراتيجي داخل كل من اللجنة الدولية وأمانة الاتحاد الدولي، مدى أهمية سياسة الحركة الخاصة بالنزوح الداخلي. علاوة على ذلك، أبرز استعراض ممارسات الجمعيات الوطنية في مواجهة النزوح الداخلي أن الجمعيات الوطنية لا تعرف هذه السياسة ولا تستخدمها بالقدر الكافي. وأجرت اللجنة الدولية هذا الاستعراض بمشاركة الاتحاد الدولي استناداً إلى استطلاع أُجري لدى 42 جمعية من الجمعيات الوطنية الأكثر اهتماماً بالموضوع، ومقابلات مع ممثلين من الحركة ومن منظمات أخرى معنية، ودراسة الوثائق.

فقرات منطوق القرار

فقرة المنطوق 1 يمكن أن تطلب إحدى فقرات منطوق القرار التزام جميع مكونات الحركة باستخدام سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي مرجعاً تستند إليه كل استجاباتها لتلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من النزوح ودعم مكونات الحركة الأخرى تحقيقا لهذه الغاية.

المسوّغات: أظهرت مختلف النقاشات الداخلية في كل من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي واستعراضها المشترك لممارسات الجمعيات الوطنية في سياقات النزوح الداخلي أن ثمة ثغرات في استجابة جميع مكونات الحركة إزاء النزوح الداخلي، وذلك بالرغم من الدور المهم للحركة في هذا المجال وتطوير بعض الممارسات الواعدة بالنجاح. وتتماشى التوصيات الناجمة عن هذه العمليات الداخلية مع سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي، مما يدل على استمرار جدواها. وأكدت المشاورات التمهيدية مع مجموعة مختارة من الجمعيات الوطنية المنخرطة بشكل نشط في العمليات أو السياسات المتعلقة بالنزوح الداخلي، الحاجة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات المستمرة المتعلقة بالنازحين داخلياً تماشياً مع سياسة الحركة في هذا المجال. ويمكن أن نذكر بشكل خاص ضرورة تعزيز تنفيذ المبدأ 3 من سياسة الحركة (الحيلولة دون حصول النزوح)، والمبدأ 4 (إيجاد حلول مستدامة)، والمبدأ 5 (منح الإمكانيات اللازمة للأفراد والمجتمعات المحلية)، والمبدأين 6 و7 (تذكير السلطات بالتزاماتها ومساعدتها على الوفاء بها)، كي تكون الاستجابة الشاملة للحركة أكثر تأثيراً بالنسبة إلى السكان المهددين بخطر النزوح، والنازحين داخل بلادهم، والمجتمعات المحلية المضيفة.

فقرة المنطوق 2 يمكن أن تنص إحدى فقرات منطوق القرار على التزام الحركة بالتركيز على النزوح الداخلي في المناطق الحضرية خارج المخيمات، وتقوم مكونات الحركة بموجبه بمنح الأولوية للجهود الرامية إلى تلبية حاجات النازحين داخلياً والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم في الأمدين القصير والطويل، من خلال الجمع بين التدخلات الهيكلية التي تشمل الخدمات في المناطق الحضرية والأطر المحلية، والاستجابات الخاصة المكيفة لمساعدة النازحين على إعادة بناء حياتهم، ومن خلال دمج القضايا والحلول المتصلة بالنزوح الداخلي في الأدوات والنُهج المخصصة للسياقات الحضرية وفي عملية التأهب من أجل ضمان استجابة فعالة.

المسوّغات: تعيش نسبة متزايدة من النازحين داخلياً ضمن بيئات حضرية، غالباً في مجمعات عشوائية وفي مناطق معرضة للخطر تعاني من عجز شديد في الخدمات والبنى التحتية الأساسية. وأظهر الاستعراض المشترك للجنة الدولية والاتحاد الدولي حول ممارسات الجمعيات الوطنية في مجال النزوح الداخلي أن الجمعيات الوطنية أقل استجابة إزاء الأوضاع خارج المخيمات خاصة في المناطق الحضرية، بالرغم من أن غالبية النازحين داخل البلاد لا يعيشون في المخيمات. وحددت دراسة اللجنة الدولية حول النزوح الداخلي في المناطق الحضرية خارج المخيمات (2018) بعض أوجه قصور هامة تقوّض الاستجابة العامة في المجال الإنساني وتتعرض لها الحركة كذلك.

فقرة المنطوق 3 يمكن أن تنص إحدى فقرات منطوق القرار على التزام الحركة في مجال الحماية من النزوح والحماية أثناء النزوح، تقوم مكونات الحركة بموجبه بمنح الأولوية للجهود الرامية إلى ضمان قدرة الناس على الصمود وضمان أمنهم وكرامتهم وسلامتهم الجسدية والنفسية طوال مراحل النزوح – ابتداء من المرحلة السابقة للنزوح وحتى تنفيذ الحلول الدائمة. ويمكن أن توصي بشكل خاص بتعزيز قدرات الحركة في تقييم حاجات النازحين للحماية وتلبيتها من خلال تنفيذ "نهج الحماية الدنيا" لدى العمل مع النازحين داخلياً كما يصفه إطار الحماية داخل الحركة.

المسوّغات: يجب أن يكون ضمان الحماية في كل مراحل النزوح محورياً في استجابة الحركة. وهو يتطلب تعزيز تنفيذ المبدأ 3 (الحيلولة دون النزوح) والمبدأين 6 و7 (تذكير السلطات بالتزاماتها ومساعدتها على الوفاء بها) ، بما في ذلك عبر تعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني أثناء النزاعات المسلحة. وتعزيزاً لعملها مع المجتمعات المحلية المهددة بالنزوح في حالات النزاع المسلح أو حالات العنف الأخرى، يجب أن تسعى الحركة إلى مساعدتهم على تجنب النزوح من خلال الوقاية من الظروف التي قد تدفع الناس إلى مغادرة ديارهم، ومن خلال مساعدتهم أيضا على تحسين استعدادهم عبر الحد من المخاطر التي قد يواجهونها لدى فرارهم وأثناء النزوح. وفي حالات الكوارث، وخاصة في حالات النزوح الناجم عن تقلبات المناخ، يجب أن يضمن الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية إدماج الاعتبارات المتعلقة بالنزوح الداخلي في جميع السياسات والأطر الخاصة بتغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والتنمية. وينبغي للجمعيات الوطنية في مواجهتها لخطر النزوح، أن تدعم الإجراءات القائمة على المجتمعات المحلية للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، والتأهب للكوارث، وإرساء القدرة على الصمود، وتعمل مع الشركاء والحكومات للتأكد من أن أي إجراء يتخذ لإعادة التوطين في إطار التكيف مع تغير المناخ، يجب أن يُخطط في إطار عملية تشارك وتشاو مع المجتمعات المحلية المتضررة تماشياً مع إطار الاتحاد الدولي بشأن بالإجراءات المتعلقة بالمناخ حتى عام 2020.

فقرة المنطوق 4 يمكن أن تحدد إحدى فقرات منطوق القرار التزاماً في مجال الحلول الدائمة للنازحين داخلياً (المبدأ 4 من سياسة الحركة) تقوم مكونات الحركة بموجبه بمنح الأولوية للجهود الرامية إلى تحسين تنسيق الاستجابة دعماً لخيارات النازحين داخليا الطوعية والآمنة والكريمة، عن طريق العمل مع السلطات للنظر في المجموعة الكاملة من الحلول الدائمة المتاحة (أي العودة، أو الاندماج المحلي، أو إعادة التوطين في منطقة أخرى من البلاد)، وتعزيز قدرة الحركة على دعم جهود الانتعاش وتحديد الحلول الدائمة من جملة حلول أخرى.

المسوّغات: يجب بذل المزيد من الجهود لدعم إيجاد حلول مستدامة للنازحين داخليا تستند إلى خيارات النازحين الطوعية والآمنة والكريمة في إطار الجهود الرامية إلى الحد من النزوح. وعلى الحركة أن تؤدي الدور المطلوب منها توافقاً مع التزامها بالاستجابة في جميع مراحل النزوح

من خلال تعزيز مشاركتها في كامل مجموعة الحلول الدائمة المتاحة. ويهدف ذلك إلى ضمان قدرة النازحين على العودة الآمنة إلى منازلهم أو مناطقهم الأصلية وإعادة اندماجهم هناك بشكل مستديم، أو توفير خيارات عملية بديلة لهم سواء بالاندماج المحلي في مكان النزوح أو إعادة التوطين في جزء آخر من البلاد بناء على قراراتهم وأولوياتهم الخاصة.

فقرة المنطوق 5 يمكن لإحدى فقرات المنطوق أن توصي الحركة بالاستفادة من كل الفرص المتاحة لتشجيع وضع وتنفيذ قوانين وسياسات محلية تدعم حقوق النازحين داخلياً وتدرج حماية النازحين ضمن الجهود العامة المبذولة في مجالي القانون والسياسات، باعتبار ذلك وسيلة لتحسين الاستجابة في مجالات الالتزام الثلاثة المحددة في هذا القرار.

المسّوغات: إن بذل الجهود في مجالي القانون والسياسات وسيلة أساسية لتحسين الاستجابة لحالات النزوح في المناطق الحضرية وتحسين الحماية من النزوح والحماية أثناء النزوح، ودعم الحلول المستديمة. ومن المهم تفادي الازدواج والتناقضات في مجال النزوح بسبب الكوارث والمناخ، وربط إدارة مخاطر الكوارث بالتكيف مع تغير المناخ.

فقرة المنطوق 6 يمكن لإحدى فقرات المنطوق أن تدعو الحركة إلى اعتماد طرق أكثر تنظيماً وأكثر منهجية في التعامل مع السكان المتضررين من النزوح، وتدرج بذلك آراء النازحين داخل بلادهم آراء الذين يستضيفونهم في تحديد الحاجات وتصميم الاستجابة الملائمة، كما في تنفيذ هذه الاستجابة وتقييمها، إقراراً منها بأن النهج المركز على الناس هو أساسي في تحقيق أثر أكبر في مجالات الالتزام الثلاثة المحددة في هذا القرار.

المسّوغات: إن مشاركة النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة تُعد أساسية لضمان معرفتنا لحاجات الناس وأولوياتهم، والتأكد من أن استجابتنا مبنية على فهم دقيق لهذه الحاجات. وينبغي تشجيع استخدام أكبر لنهج يركز على الناس، بالتحديد تماشيا مع المبدأ 1 والمبدأ 5 من سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي، في إطار توسيع الجهود لتعزيز مساءلة الحركة إزاء السكان المتضررين. ويمكن استكشاف أشكال مختلفة من مشاركة المجتمعات المتضررة، لاسيما عبر استخدام التكنولوجيات الرقمية الجديدة للتواصل مع النازحين الذي يعيشون في مناطق حضرية واسعة. إضافة إلى ذلك، ينبغي تكييف المنهجيات بحيث تأخذ في الاعتبار القيود الخاصة المتعلقة بإمكانيات الوصول إلى الناس، والأمن ومبدأ "عدم إلحاق الضرر"، وهي بعض التحديات التي تطرح في ظروف النزوح المرتبط بالعنف في المناطق الحضرية.

فقرة المنطوق 7 يمكن لإحدى فقرات المنطوق أن تدعو الحركة إلى تخصيص المزيد من الموارد لتعزيز قدرات الجمعيات الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعداد مواد تدريبية مشتركة عن نهج الحركة بخصوص النزوح الداخلي والأطر القانونية والمعايير القانونية ذات الصلة القابلة للتطبيق.

المسّوغات: أبرز الاستعراض المشترك للجنة الدولية والاتحاد الدولي لممارسات الجمعيات الوطنية في مجال النزوح الداخلي ضرورة تعزيز معرفة الجمعيات الوطنية بالمبادئ والقواعد القانونية والمعايير ذات الصلة الواجبة التطبيق. وشدد أيضاً على القدرات المحدودة للجمعيات الوطنية موصياً بشدة ببناء قدرات الموظفين لتحسين الاستجابة العامة إزاء النزوح الداخلي. علاوة على ذلك، وأثناء المشاورات التمهيدية مع مختلف الجمعيات الوطنية حول موضوع النزوح الداخلي، أعرب المشاركون عن رغبتهم في وجود توجيهات أقوى لجمعياتهم الوطنية في هذا الشأن.

فقرة المنطوق 8 يمكن لإحدى فقرات المنطوق أن تشجع إنشاء فريق مرجعي للحركة معني بالنزوح الداخلي يكون بمثابة شبكة من الممارسين، ويهدف إلى تعزيز تبادل الخبرات، وتقاسم أمثلة الممارسات السليمة والدروس المستخلصة، والنظر في التحديات المشتركة المطروحة لتلبية حاجات النازحين داخلياً. ويمكن أيضاً أن يضمن ذلك تنفيذ التوصيات الواردة في هذا القرار.

المسّوغات: سوف يساهم تقاسم الخبرات وأمثلة الممارسات السليمة والدروس المستخلصة في تحسين تلبية حاجات النازحين داخل بلادهم. وقد أوصى الاستعراض المشترك للجنة الدولية والاتحاد الدولي حول ممارسات الجمعيات الوطنية في مجال النزوح الداخلي بالاستفادة من

الممارسات السليمة المستخدمة والدروس المستخلصة بشكل أكثر فعالية من أجل تحسين استجابة الحركة في هذا المجال. علاوة على ذلك، أبرز التقرير غياب الفهم المشترك للمواضيع المتصلة بالمخيمات وأماكن الإقامة الجماعية، لاسيما ما يعود منها إلى حماية المجتمعات المحلية المضيفة وتحديد حاجاتها. ولهذا يمكن أن يساهم وجود منبر مخصص لتقاسم أشكال الالتزام في تحسين الفهم المشترك للموضوع لدى الجمعيات الوطنية.

فقرة المنطوق 9 يمكن لإحدى فقرات المنطوق أن تدعو الحركة الدولية إلى النظر في إدراج مسألة تنفيذ القرار كجزء من جدول أعمال مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لسنة 2021، وذلك من أجل رصد تنفيذ القرار، وتقييم الاستجابة المقدمة إلى المتضررين من النزوح الداخلي، والاستفادة من الدروس المستخلصة، وضمان المتابعة الفعالة للقرار.

المسّوغات: من الضروري جداً وضع آلية منسقة للمتابعة من أجل ضمان التنفيذ الفعال للقرار ومن ثم سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي. ويتيح مجلس المندوبين القادم فرصة سانحة للقيام بشكل جماعي برصد تنفيذ هذا القرار، وتقييم الثغرات القائمة في الاستجابة، ودعم المزيد من التوصيات الرامية إلى تحسين استجابة جميع مكونات الحركة لحاجات المتضررين من النزوح الداخلي.